وزير الصناعة لـ«الوطن»: المرسوم يأتي في إطار المشروع الوطني للإصلاح الإداري

مرسوم رئاسي لإصلاح وتطوير قطاع الإسمنت يحاصر الحلقات الوسيطة الفاسدة

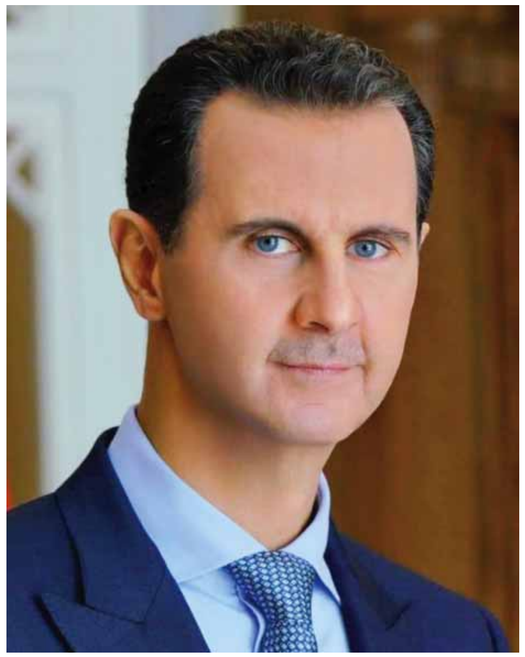

| هناء غانم

أصدر الرئيس بشار الأسد، أمس، مرسوماً يقضي بدمج كل من المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء والشركات التابعة لها، المرتبطة بوزير الصناعة، مع المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء المرتبطة بوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتصبح المؤسستان شركة واحدة ذات طابع اقتصادي تسمى (الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء/عمران)، تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري ومقرها دمشق.

قد يبدو هذا المرسوم تقنياً صناعياً من حيث الشكل لكنه في الجوهر يعكس مساراً إصلاحياً على مستوى مؤسسات الدولة ولاسيما الاقتصادية منها ويأتي أيضاً في سياق هذا المسار المرسوم دمج المؤسسة التي تنقب وتستخرج وتنتج مادة الإسمنت من جهة، والمؤسسة التي تسوق وتبيع هذه المادة للمستهلكين من جهة أخرى. وهذا بحد ذاته يشكل ترشيقاً للمؤسسات وتركيزاً للمهام ويساعد أكثر على ضبط العمل في قطاع الإسمنت كقطاع حيوي جداً ويضع العملية الكاملة التي تخص هذه المادة الإستراتيجية ضمن مؤسسة واحدة بدءاً من التنقيب وصولاً إلى استخدام الإسمنت في البناء.

وهذا النمط الإصلاحي أيضاً في المؤسسات الرسمية ولاسيما الاقتصادية منها القائم على الدمج يضيق احتمالات الفساد ويحدد خروقاته بمرونة أعلى، ويحقق تجفيف هدر المال العام، حيث كانت المؤسسة العامة للإسمنت جزءاً في بعض الأحيان من السوق السوداء عبر حلقات وسيطة ومتنفذين فاسدين ليأتي المرسوم وينهي هذه الحلقات ودورها المحتمل. كما أن وضع الجانب الإنتاجي والجانب التسويقي ضمن مؤسسة واحدة يضمن مرونة أعلى في العمل وانسيابية في تحقيق الهدف الإنتاجي في مادة الإسمنت وكذلك يقلل عدد المؤسسات الرسمية بطريقة يمكن وصفها بالنوعية.

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم (٣) لعام ٢٠٢٤:

– تحدث في الجمهورية العربية السورية شركة ذات طابع اقتصادي تسمى «الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء–عمران»، تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، مقرّها دمشق، وترتبط بالوزير.

أ– تحل الشركة المحدثة بموجب أحكام هذا المرسوم التشريعي محل كل من المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء والشركات التابعة لها وهي (شركة طرطوس لصناعة الإسمنت ومواد البناء – شركة عدرا لصناعة الإسمنت ومواد البناء– الشركة السورية لصنع الإسمنت ومواد البناء– شركة الرستن لصناعة الإسمنت ومواد البناء– الشركة العربية لصناعة البورسلان والأدوات الصحية– الشركة الوطنية لصنع الشميتبو ومواد البناء– الشركة العربية لصناعة الإسمنت ومواد البناء– شركة حلب لصناعة منتجات الإسمنت الامياتي– شركة الشهباء للإسمنت ومواد البناء– الوحدة الاقتصادية لتصنيع القطع التبديلية لمعامل الإسمنت) والمرتبطة بوزير الصناعة، ومحل المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء المرتبطة بوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وذلك في كل ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات.

– يحل اسم «الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء» محل اسم كل من «المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء» و«المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء» أينما وردا في القوانين النافذة.

وبيّن المرسوم أن إحداث الشركة يهدف إلى تحقيق:

أ– تكامل النشاط وإدارة حلقة الإنتاج بدءاً من التنقيب وتأمين المواد الخام وإنتاج وتطوير صناعة الإسمنت ومواد البناء، وصولاً إلى تسويق وبيع المنتج النهائي.

ب– تأمين حاجة السوق من الإسمنت ومواد البناء بجودة عالية وأسعار مناسبة.

ج– تحسين الأداء وإعادة هندسة الأنشطة وتوطينها بما يعزز الإنتاجية الإجمالية.

د– خلق فرص تنمية جديدة في صناعة الإسمنت ومواد البناء.

ه– تطوير صناعة إسمنت صديقة للبيئة.

اختصاصات ومهام الشركة

كما تتولى الشركة المهام الآتية:– تأمين المواد الأولية لصناعة أنواع الإسمنت ومواد البناء وتطويرها وتحسين جودتها، والبحث في مصادرها.

– إنتاج الإسمنت بأنواعه كافة ومواد البناء، بما يضمن القدرة على المنافسة ومنع الاحتكار.

– إعداد الخطط التسويقية للإسمنت ومواد البناء وتتبع تنفيذها.

– إقامة المشاريع المتعلقة بصناعة الإسمنت ومواد البناء في إطار السياسات الاقتصادية للدولة.

– التوزيع المباشر للإسمنت ومواد البناء على القطاعين العام والخاص عن طريق مراكز البيع الخاصة بها.

– توفير الاحتياطي الإستراتيجي والعمل على تغطية الحاجة المحلية من الإسمنت ومواد البناء.

– تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الإسمنت ومواد البناء، والعمل على تلبيتها ما أمكن.

– وضع أنظمة لشراء وتخزين وتوزيع وبيع الإسمنت ومواد البناء بما يحقق المرونة ويزيد الفاعلية.

إدارة الشركة

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على الشركة ورسم السياسة التي تسير عليها لتحقيق الهدف الذي أحدثت من أجله، بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة وخططها العامة وأحكام هذا المرسوم التشريعي، ويتمتع بالصلاحيات المحددة في القوانين والأنظمة النافذة، ويتولى إضافة إلى المهام والاختصاصات الواردة في القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، الآتي:

أ– وضع رؤية الشركة ورسالتها والخطة الإستراتيجية لها.

ب– اقتراح تعديل رأس مال الشركة، ويتم إقرار الزيادة أو النقصان بقرار من المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

ج– إقرار الخطط والموازنة السنوية.

د– إقرار عقود الأعمال والتوريدات والخدمات التي تقوم بها الشركة.

– تتكون عناصر رأسمال الشركة مما يلي:

١. صافي قيمة الأصول التي تؤول إليها من المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء والشركات التابعة لها والمؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء وقيمة الاستثمارات الخاصة بها.

. أنصبة الدولة في رؤوس أموالها.

. الاعتمادات التي تخصصها الدولة لها.

– تتكون موارد الشركة من صافي أرباحها.. الاحتياطات وأقساط استهلاكات الموجودات الثابتة.. القروض والتسهيلات الائتمانية.. ما تخصصه الدولة من الاعتمادات.. الموارد الناجمة عن مختلف أوجه نشاطها.. مبيعات الأصول الثابتة.

– يعتبر مجموع الاعتمادات الجارية والاستثمارية لعام ٢٠٢٣ غير المصروفة والعائدة لكل من المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء والشركات التابعة لها والمؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء، اعتمادات للشركة وتصدر بقرار من وزير المالية.

تستخدم الشركة إيراداتها وفق الآتي:

أ– تمويل خططها، وتغطية نفقاتها وما تستلزمه طبيعة المهام الموكلة إليها.

ب– توريد الفائض من إيراداتها إلى صندوق الدين العام.

المادة ١٨– يجوز للشركة استثمار أملاكها الثابتة والمنقولة بما يحقق الريع الاقتصادي لها، وبما يتفق مع أهدافها بعد موافقة مجلس الوزراء.

– تستفيد الشركة من الإعفاءات الآتية:

– تقديم الضمانات والكفالات بأنواعها لأي جهة عامة كانت، وذلك بالنسبة للمناقصات التي تشترك بها أو العقود التي تجريها أو التعهدات التي تنفذها.

– تقديم الكفالات والتأمينات القضائية التي يوجب القانون تقديمها أو إسلافها.

يُعد العاملون الدائمون في المؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء والشركات التابعة لها والمؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء منقولين حكماً إلى الشركة، ويحتفظون بأجورهم ورواتبهم وقدمهم المؤهل للترفيع وجميع حقوقهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة، أما العاملون المؤقتون والموسميون والمتعاقدون والمندوبون، فيستمرون في عملهم إلى حين انتهاء عقود استخدامهم أو صكوكهم ما لم تجدد أو تمدد أصولاً.

وزير الصناعة: لتحقيق المرونة والفعالية في اتخاذ القرار

وحول أهمية المرسوم أكد وزير الصناعة عبد القادر جوخدار في تصريح لـ«الوطن» أن المرسوم يأتي في إطار المشروع الوطني للإصلاح الإداري مشيراً إلى أن المرسوم يهدف إلى تحقيق المرونة والفعالية في اتخاذ القرار بما يتعلق بالعملية الإنتاجية والتوسع الأفقي بإنشاء منشآت جديدة لإنتاج الإسمنت أو مراكز لتوزيع هذه المادة.

وأوضح أن الشركة ذات طابع اقتصادي وتتمتع بالشخصية الاعتبارية حلت محل المؤسسة العامة للإسمنت ومواد والشركات التابعة لها إضافة إلى مؤسسة عمران، وقال: أصبح لدينا الآن في وزارة الصناعة هيكلية جديدة تضم شركة عامة للإسمنت ومواد البناء مهمتها صناعة وتسويق الإسمنت ومواد البناء، مقرها دمشق ولديها أربعة فروع موزعة في المحافظات السورية تشمل هذه الفروع معامل الإنتاج ومراكز البيع وهي فرع المنطقة الجنوبية وفرع المنطقة الوسطى وفرع في المنطقة الساحلية وفرع في المنطقة الشمالية.

وذكر أن هذه الشركة سوف تتمتع بمرونة أكبر وفعالية أعلى لجهة تحقيق الإنتاج وتوزيع المواد على المرافق الحيوية التي تهم البناء والإعمار وتأمين مستلزمات البناء، كما أن الشركة المحدثة سوف تسهم في ترشيق الهيكل الإداري وتقليص المستويات الإدارية وصولاً إلى السرعة في اتخاذ القرار وتحقيق المرونة والفعالية.

وأكد أن هناك أهدافاً عديدة لإحداث هذه الشركة يأتي من ضمنها، تكامل نشاط وإدارة حلقة الإنتاج بدءً من التنقيب وتأمين المواد الخام، وتأمين حاجة السوق من الإسمنت ومواد البناء وتحسين الأداء وإعادة هندسة الأنشطة وتوطينها إضافة إلى خلق فرص عمل الأمر الذي يعتبر أمراً مهماً وضرورياً.

ه– الموافقة على إحداث فروع الشركة في إطار خططها المقررة وفقاً لمتطلبات عملها، داخل وخارج أراضي الجمهورية العربية السورية.

و– إقرار الميزانية الختامية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للشركة وتقويم أدائها.

ز– دراسة التقارير ربع السنوية والسنوية وغيرها التي يتقدم بها المدير العام حول تنفيذ الخطة والمركز المالي واتخاذ ما يلزم بهذا الشأن.

ح– المصادقة على العقود الداخلية والخارجية التي تزيد قيمتها على صلاحيات المدير العام.

ط– الموافقة على إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الداخلية والخارجية التي تخدم مصلحة الشركة وفق الأحكام النافذة.

ي– دراسة كل ما يرى الوزير أو أي من أعضاء مجلس الإدارة عرضه من القضايا التي تتعلق بنشاط الشركة.

المادة ٨– لمجلس الإدارة أن يستعين في ممارسة صلاحياته بمن يراه مناسباً من الخبراء والاختصاصيين، والتعاقد مع الخبراء والمستشارين والمكاتب الاستشارية المحلية والعربية والأجنبية حسب الحاجة الفعلية ولغرض محدد ولمدة محددة وفق القوانين والأنظمة النافذة.

– يكون للشركة فروع تشمل معامل الإنتاج ومراكز البيع وتتوزع وفق الآتي:

أ– فرع المنطقة الجنوبية (دمشق– ريف دمشق– درعا– السويداء– القنيطرة).

ب– فرع المنطقة الوسطى (حمص– حماة).

ج– فرع المنطقة الساحلية (اللاذقية– طرطوس).

د– فرع المنطقة الشمالية والشرقية (حلب– إدلب– الرقة– دير الزور– الحسكة).

– تحدث بقرار من الوزير بناءً على اقتراح مجلس الإدارة معامل ومراكز بيع وفق الحاجة ومتطلبات العمل، وتحدد أسماؤها ومهامها وصلاحياتها والفرع الذي تتبع له، ومقراتها.

ويحدد رأسمال الشركة وفروعها بمبلغ قدره (٢٠٠٠) مليار ل.س.

وقائع الاحتفال بافتتاح القنصلية الصربية في طرطوس

رجل الأعمال وليد رفول: سوف أعمل بقوة من موقعي الجديد لتطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين

السفير الصربي فوق العادة رادوفان ستويانوفيتش

القنصل الفخري وليد رفول

| طرطوس- الوطن

احتفل ظهر الخميس الرابع من الشهر الجاري بافتتاح قنصلية جمهورية صربيا في مدينة طرطوس، حيث قام السفير محمد حاج إبراهيم ممثل وزير الخارجية والمغتربين الدكتور فيصل المقداد والسفير الصربي فوق العادة في سورية السيد رادوفان ستويانوفيتش والمحافظ فراس أحمد الحامد وأمين الفرع الدكتور محمد حسين ونائب رئيس اتحاد غرف التجارة رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس مازن حماد بافتتاح المقر الكائن في شارع هنانو وسط المدينة.

بعد ذلك أقيم حفل الافتتاح الرسمي في تشيللو بمنتجع جوناذا بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهدائنا الأبرار وبالنشيدين الوطنيين لسورية وصربيا وبفيلم قصير عن العلاقات بين البلدين.

كلمة سفير صربيا

ثم ألقى السفير الصربي في سورية كلمة قال فيها:

في البداية، بالنيابة عن حكومة جمهورية صربيا، نود أن نهنئ السيد وليد رفول بمنصبه الجديد كقنصل فخري لجمهورية صربيا في المناطق السورية (طرطوس واللاذقية وحلب وحماة وحمص).

إن الصفات الشخصية والمهنية للسيد رفول معروفة جيداً لجميع الحاضرين هنا، رجل أعمال ماهر، ورجل عائلة بارع، ووطني سوري يتمتع بحس الواجب تجاه مجتمعه، واليوم نحن أيضاً فخورون جداً بالاعتراف به وانضمامه إلينا كعضو جديد في عائلتنا. لأنه بالنسبة لنا، يلعب القنصل الفخري دوراً أساسياً كجسر للتواصل، ليس فقط بين الحكومات والشركات، ولكن أيضاً بين المجتمعات المنتمية.

وأضاف: أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية سورية بالنسبة لصربيا. ففي عام ١٩٤٦، كان البلدان من الدول الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة، ومنذ ذلك العام تتمتع سورية وصربيا بتعاون شامل ومثمر، ويدعم كل منهما الآخر خلال المواقف التاريخية المختلفة وخاصة في وقت الحاجة عندما تكون المساعدة هي أكثر أهمية.

قبل أحد عشر شهراً فقط، تعرضت سورية لزلزال مدمر، كان رد فعل الحكومة الصربية سريعاً جداً وكانت واحدة من الحكومات الأوروبية القليلة التي أرسلت مساعدة وبشكل مباشر إلى الشعب السوري، وما يشهد أكثر على الروابط بين البلدين هو حقيقة أن المواطنين الصرب وفي غضون ساعات بعد تلقيهم الأخبار المروعة عن الزلزال، بدؤوا تلقائياً بتأمين المساعدات لسورية وذلك من خلال أشكال ووسائل مختلفة.

وأتذكر المكالمة الهاتفية التي تلقيتها في ذلك الوقت من السفير السوري في بلغراد، سعادة السيد باسم جمعان آغا، الذي أخبرني بأن السفارة السورية ممتلئة حتى السطح بالطعام والملابس التي جلبها المواطنون الصرب، وأنه يناشد علناً عدم إحضار المزيد من الأشياء حتى يتم العثور على المخزن المناسب لها، لكن المواطنين لم يستمعوا واستمروا في إيداع التبرعات لدى السفارة، لم يسبق لي أن شعرت بمثل هذا الفخر بسمة الرحمة الصربية الشهيرة، بل حتى السمة الأكثر شهرة – وهي الرفض العنيد لاتباع التعليمات الواضحة.

وختم كلمته بالقول: لدى سورية وصربيا الكثير لتقدمانه لبعضهما البعض. والدليل على ذلك عشرات الاتفاقيات الموقعة بين بلدينا في العقود الماضية. وآخرها اتفاقية التعاون في مجال الزراعة التي وقعها معالي الوزير محمد حسان قطنا في بلغراد قبل عامين.

إن المعاهدات والاتفاقيات هي مجرد كلمات على ورق إذا لم يكن هناك من يحييها، لذلك أناديكم، وأنادي كل الصرب– هيا لنبدأ بذلك، ومن الآن وصاعداً، لدى صربيا وسورية منزل مشترك في طرطوس ولدينا رجل استثنائي ليربط بيننا، وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى لك النجاح وكل التوفيق في دورك الجديد يا صديقي العزيز وليد.

كلمة القنصل الفخري

وألقى القنصل الفخري السيد وليد رفول كلمة قال فيها:

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم جميعاً في هذا الحفل الذي يتم فيه الإعلان رسمياً عن افتتاح القنصلية الفخرية لجمهورية صربيا الصديقة في طرطوس.

واسمحوا لي أن أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير للحكومة الصربية على اختياري كقنصل فخري لجمهورية صربيا في عدة محافظات سورية، وأن أعبر عن سعادتي بهذا الاختيار راجياً أن أكون عند حسن ظنها بي وأنجح في القيام بالمهام الموكلة لي.

لقد أثبتت السنوات والعقود الماضية متانة العلاقات السياسية بين بلدينا الصديقين، وتعززت هذه العلاقات أكثر خلال الحرب الإرهابية التي تعرضت لها سورية من خلال المواقف الإيجابية التي اتخذتها صربيا، حيث رفضت قطع العلاقات مع بلدنا بخلاف معظم الدول الأوروبية لا بل تم في السنوات الماضية توقيع اتفاقيات تعاون في بعض المجالات ومنها المجال الزراعي.

لكن للأسف مازالت العلاقات الاقتصادية بين البلدين أقل من الطموح بكثير، لذلك سوف أعمل بقوة من موقعي الجديد لتطوير هذه العلاقات من خلال التعاون مع السفارة الصربية في سورية والسفارة السورية في صربيا ومع الفعاليات التجارية والاقتصادية في كلا البلدين وأملنا كبير بأن نحقق النجاح المطلوب وخاصة أن الكثير من مقومات هذا النجاح متوافرة.

كل التحية المقرونة بالمحبة لكم وكل عام وأنتم وسورية وصربيا بألف خير بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة.

كلمة غرفة التجارة

السيد مازن حماد نائب رئيس اتحاد غرف التجارة رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس ألقى كلمة هنأ فيها السيد رفول بمهمته الجديدة مشيداً بدور الفعاليات الاقتصادية في مجال العمل المجتمعي والإنساني إضافة إلى الجانب الاقتصادي، آملاً أن يكون افتتاح القنصلية بداية تعاون جديد يخدم البلدين في جميع الصعد.

تصريح لممثل المقداد

السفير محمد حاج إبراهيم مدير إدارة الشؤون الأفروآسيوية في وزارة الخارجية والمغتربين السورية وممثل وزير الخارجية والمغتربين الدكتور فيصل المقداد في افتتاح القنصلية قال في تصريح لـ«الوطن»: إن افتتاح القنصلية يشكّل خطوة إضافية تؤكد أن سورية في مرحلة التعافي وأن العديد من الدول العربية والصديقة تحاول سبر سبل الاستثمار وتطوير العلاقات الاقتصادية.

مضيفاً: إن حضور الفعاليات الاقتصادية بهذه المناسبة دليل على رغبة متبادلة من الجانبين في تطوير العلاقات الاقتصادية لترتقي إلى مستوى العلاقات السياسية القائمة بين البلدين الصديقين سورية وصربيا.

الحضور

حضر الحفل السادة ممثل وزير الخارجية والمغتربين ومحافظ طرطوس وأمين الفرع والمتروبوليت باسيليوس منصور راعي أبرشية عكار وتوابعها للروم الأرثوذكس والشيخ المهندس عبدالله السيد مدير الأوقاف وقائد الشرطة العميد ياسر عبد الرحمن ونائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس.

كما حضره المطران أنطوان شبير راعي أبرشية اللاذقية المارونية ومطران صافيتا للروم الأرثوذكس ديمتري شربل ورئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو وعضوا قيادة فرع الحزب سمير خضر وجمال غزيل وأعضاء مجلس الشعب سهام العثمان ومحمود بلال وأكرم عبد الجليل ورئيسة مجلس المحافظة علياء محمود ونائب المحافظ القاضي حسان ناعوس وأمين عام المحافظة المهندس حسان حسن ورئيس مجلس مدينة طرطوس القاضي محمد زين.

وحضره أيضاً رئيسة غرفة سياحة طرطوس السيدة ابتسام صبح ورئيسة فرع الهلال الدكتورة رنا مرعي ورئيس غرفة تجارة حمص إياد السباعي ونائب رئيس غرفة تجارة اللاذقية أنس جود ورؤساء غرف الزراعة في طرطوس ودمشق وحلب السادة هيثم ضبعة ومحمد جنّ ونصر حاج جنيد وقنصل اليونان حازم دانيال وقنصل هايتي روفائيل ضبعة وقنصل بلجيكا إيليا طعمة والعديد من أعضاء الغرف والفعاليات التجارية والاقتصادية والإعلامية.

وكان قد سبق الافتتاح بيوم تكريم ٢٢٠ من أبناء الشهداء في مركز ثقافي طرطوس بالتعاون بين المحافظة ورجل الأعمال القنصل الفخري لجمهورية صربيا السيد وليد رفول.

نائب رئيس اتحاد غرف التجارة مازن حماد